تفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا

السياق

في أغسطس 2019، أطلق الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجًا جديدًا بتكلفة تبلغ قيمتها 15 مليون يورو لتكثيف الجهود في منطقة شمال إفريقيا من أجل مواجهة الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وذلك في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني من أجل أفريقيا لدعم الجهود الدولية لمواجهة تحديات الهجرة في منطقة البحر المتوسط. ويركز المشروع على البعد الإقليمي لمحاربة المهربين والمتاجرين، مع العمل في الوقت ذاته على دعم حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والفئات الضعيفة المعرضة للمخاطر. ومن المقرر أن يغطي المشروع مصر وليبيا والمغرب وتونس.

ويعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من أشكال الجرائم المنظمة عبر الوطنية، التي تؤثر بشكل خاص على منطقة شمال إفريقيا ومعظم البلدان التي تمثل في الوقت نفسه نقاط لنشوء هذه الجريمة ونقطة عبور أو مقصداً لها، فضلاً عن قرب شواطئ شمال إفريقيا من جنوب أوروبا، جعل من هذه البلدان منطقة جذب للهجرة غير النظامية.

إن هذه التدفقات وتبعاتها من شأنها زعزعة الاستقرار والتأثير الكبير سلباً على قضايا التنمية والأمن في بلدان شمال إفريقيا، الأمر الذي يشكل تهديداً على الاستقرار والحوكمة في المنطقة بأسرها وخارجها. وقد كثفت هذه الشبكات الإجرامية عملياتها في منطقة شمال إفريقيا، وهناك تزايد في الأدلة التي تبرهن على وجود صلات وعلاقات بين الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية. وبالإضافة إلي ذلك، فإن الأرباح التي تتحقق من جراء هذه الأنشطة الإجرامية، ومنها تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر يمكن أن تُستخدم في جرائم الفساد.

أهداف المشروع

يهدف هذا المشروع بصفة عامة إلي تعزيز قدرات مصر وليبيا والمغرب وتونس من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وسوف يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

1. تعزيز قدرات الكشف والاعتراض لدى ضباط الخطوط الأمامية في نقاط عبور حدودية معينة وفي المدن الرئيسية المركزية على طول طرق التهريب.
2. تعزيز قدرات أوائل المتدخلين لتنفيذ عمليات الإنقاذ (موظف مختص، يكون من بين أول من يصلون لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ) لتحديد حالات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والتحقيق فيها، فضلاً عن حماية ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المعرضين للمخاطر.
3. تعزيز المهارات والقدرات المعرفية لدى السلطات المعنية بتنفيذ القانون، وبصفة خاصة فيما يتعلق بأساليب وتقنيات التحقيق الخاصة التي تعمل بفعالية على تفكيك الشبكات الإجرامية.
4. تعزيز مهارات الفصل في قضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مع التركيز على التعاون الإقليمي والدولي.

وسوف يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم الدعم اللازم لبناء القدرات وتوفير المعدات الخفيفة، مثل تكنولوجيا المعلومات وأدوات الطب الشرعي للجهات الفاعلة التي تعمل على تنفيذ القانون وتطبيق العدالة الجنائية. وفي هذا السياق، سوف يكون المستفيدون النهائيون من هذا الدعم هم عامة الناس وضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهربين وأسر كلا الفئتين الأخيرتين.

شراكات من أجل التغيير

تستند التدخلات التي تتم في إطار هذا البرنامج، على المشاورات التي تُجرى مع السلطات المختصة في مصر وليبيا وتونس والمغرب، وسوف تستهدف بشكل رئيسي القطاعات العامة العاملة في هذه البلدان، وبصفة خاصة وزارة الداخلية والعدل والمالية والعمل والصحة. ويتمتع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشراكات قوية مع كافة البلدان المشاركة في إطار برنامجه الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات المرتبطة بصحة الإنسان وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (2016-2021). وقد تصميم حزم البلدان لكل بلد على حده، مع مراعاة السياقات الوطنية الخاصة بكل بلد، فضلاً عن البعد الإقليمي.

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

نظرية التغيير

تم تطوير هذا المشروع في ضوء نظير التغيير استناداً إلى أدلة قوية قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المخرجات	• تحديث أساليب التوثيق والتصنيف والبحث في نقاط عبور حدودية معينة وفي المدن الرئيسية المركزية على طول طرق التهريب • تبسيط قدرات التحقيق لدى الموظفين المعنيين بتنفيذ القانون في منطقة شمال إفريقيا.	• تعزيز الوحدات المعنية بتنفيذ القانون التي تعمل من أجل إجراء التحقيقات بشأن الشبكات عبر الوطنية. • تعزيز مهارات المفتشين على الأعمال والأخصائيين الاجتماعيين وموظفي القنصليات والعاملين في مجال الصحة لتحديد حالات المهاجرين المعرضين للخطر وضحايا الاتجار بالبشر.	• إجراءات التحقيق الفعال من خلال تطبيق السياسات القائمة على الأدلة وإيجاد حلول إستراتيجية من شأنها القضاء على هذا النوع من الجرائم بشكل أسرع. • تعزيز القدرات الفنية المتعلقة بالحصول على الأدلة وتحليلها والاحتفاظ بها، ومنها الأدلة الرقمية، بالإضافية إلي الارتقاء بسلسلة المسؤولية .	• تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي وتبادل الخبرات بشأن قضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. • تزايد عدد قضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر المرفوعة أمام المحاكم والفصل فيها على النحو الصحيح.
النتائج	تعزيز قدرات الكشف والاعتراض لدى ضباط وهيئات الخطوط الأمامية على المستوى الوطني والإقليمي.	تعزيز قدرات أوائل المتدخلين لتنفيذ عمليات الإنقاذ لتحديد حالات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والتحقيق فيها، فضلاً عن حماية ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهربين.	تعزيز المهارات والقدرات المعرفية لدى السلطات المعنية بتنفيذ القانون، وذلك بهدف تفكيك الشبكات الإجرامية بكفاءة عالية وبسرعة فائقة.	دعم مهارات القائمين على تطبيق العدالة الجنائية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي
الأثر	الحد من العوامل المساعدة على الهجرة غير النظامية والسلبيات المترتبة عليها من خلال تفكيك الكيانات الإجرامية المنظمة المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.			

في إطار مجال التركيز الأول "التحديد والاعتراض"، سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز قدرات النظراء للكشف عن المجرمين المتورطين في جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر واعتراض طريقهم عند نقاط العبور الحدودية وفي المدن الرئيسية المركزية على طول طرق التهريب. وسوف يتحقق ذلك من خلال بناء قدرات ضباط الخطوط الأمامية في مختلف التقنيات الخاصة، مثل تزوير المستندات، والتصنيف والتقنيات الخاصة بإجراء المقابلات وكذلك من خلال توفير المعدات الخفيفة.

في إطار مجال التركيز الثاني "التحقيق والإحالة"، سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات ببناء قدرات المتدخلين الأوائل لتنفيذ عمليات الإنقاذ في البلدان الأربعة المشار إليها، في عمليات تحديد حالات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتحقيق فيها. كما سيقوم المكتب بتلبية الحاجة إلي تعزيز المساعدات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهربين، فضلاً عن بناء قدرات مفتشي العمل ومقدمي خدمات الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بالقنصليات وذلك فيما يتعلق بتحديد أعداد الضحايا والناجين وإحالتهم للمختصين.

في إطار مجال التركيز الثالث "أساليب وتقنيات خاصة للتحقيق"، سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بتلبية احتياجات النظراء فيما يتعلق بالتقنيات الخاصة بإجراء التحقيقات مثل تحليل الاستخبارات الجنائية والتحقيق في مسرح الجريمة وإدارة الأدلة واستخدام أدلة الطب الشرعي الرقمية أثناء التحقيق مع الكيانات الإجرامية المنظمة وملاحقتهم قضائياً.

في إطار مجال التركيز الرابع "الملاحقة القضائية والإدانة"، سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بدعم البلدان المستفيدة في عملية ملاحقة وإدانة المتورطين في جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بهدف تعزيز قدرات القاضي والمدعي العام من خلال البناء العميق للقدرات الذي من المقرر أن يتضمن تنفيذ برامج محاكمات صورية. وسوف يركز هذا المشروع على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بقضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

بتمويل من الاتحاد الأوربي

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوربي. ويتحمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات وحده ودون غيره المسؤولية عن محتوى هذا المنشور ولا يعكس هذا المحتوى بالضرورة أراء الاتحاد الأوربي.

يسهم هذا المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي الأهداف التي تحمل الأرقام التالية: 5، 8، 10، 16.

بيانات الاتصال
هرشث فيرك
منسقة البرنامج
مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا
harsheth.virk@un.org

للتواصل:
www.unodc.org/middleeastandnorthafrica
www.twitter.com/UNODC_ROMENA